المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن معرفة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي كافة، عملية مهمة جدا لواضع السياسة المالية، حيث أنها تمكنه من الاختيار المناسب للأداة اللازمة لعلاج المشكلة التي يواجهها أو تمكنه من تحقيق هدف معين ومن أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد القومي والتي تؤثر عليها النفقات العامة نجد:

أولا- أثر النفقات العامة على الإنتاج :

تعتبر آثار الإنفاق على الإنتاج متفاوتة بين المدى القصير والمدى الطويل، ففي السياق القصير، يتصل الإنفاق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيره على الطلب الكلي في الاقتصاد ومنع حدوث نقص أو تذبذب في مستويات النشاط الاقتصادي

وعلى المدى الطويل يؤثر الإنفاق العام على الوظائف التقليدية مثل الدفاع والأمن والعدالة غير مباشرة على الإنتاج، حيث يعتبر الأمان أساسًا للاستثمار، وتأثيره يظهر من خلال تأثيره على مستوى الاستثمارات وبالتالي الإنتاج في البلد. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية في تحفيز قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار، مما يؤثر إيجاباً على الإنتاج. كما يلعب الإنفاق العام دورًا في توجيه الموارد الإنتاجية إلى القطاعات المرغوبة من خلال تأثيره على معدلات الربح وتوفير دعم مالي للمشاريع والتوسع والتصدير

يظهر تأثير النفقات على الإنتاج في النقاط التالية:

1. النفقات الإنتاجية، إضافة إلى تشكيل رؤوس الأموال العينية والاستثمارات الجديدة، تساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي الجاري وتعزز المقدرة الإنتاجية الوطنية.
2. النفقات العامة الاجتماعية، المتضمنة فيها الإنفاق على الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعليمية، بالإضافة إلى التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية، تسهم في زيادة الناتج القومي الجاري وتعزز المقدرة الإنتاجية للعمالة البشرية.

3. الإعانات الاقتصادية المقدمة للمشروعات تعمل على زيادة أرباحها وبالتالي تعزيز المقدرة الإنتاجية لها.
4. النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة، وتحقيق الاستقرار، تؤدي إلى رفع المقدرة الإنتاجية القومية.
5. النفقات العامة على البنية التحتية، مثل الطرق ووسائل النقل والمواصلات والطاقة، والتي تمول التقدم التكنولوجي، تسهم في خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح والناتج القومي.

ثانيا-أثر النفقات العامة على الاستهلاك : يظهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال ما يلي:

1. عندما تقوم الحكومة بشراء سلع وخدمات لتسيير الأجهزة الحكومية، فإن هذا يعزز الاستهلاك الكلي في الاقتصاد، حيث يتم تحفيز الطلب على هذه السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة نشاط الشركات المساهمة في توفير تلك السلع والخدمات.
2. زيادة الحكومة إنفاقها على شكل أجور ومرتبات، يزيد ذلك من الدخل المتاح للمستفيدين الذين يعملون في القطاع الحكومي، حيث يؤدي تزايد الدخل إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي يزيد الاستهلاك عبر شراء سلع وخدمات مختلفة.
3. يؤدي زيادة الاستهلاك الناتج عن النفقات العامة إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد وخلق فرص العمل، حيث يحفز الطلب الكلي الشركات على زيادة الإنتاج وتوسيع نشاطها.

ويكن أن يكون هناك أيضًا تأثيرات جانبية، مثل زيادة الديون العامة في حالة زيادة النفقات العامة بشكل كبير، لذلك، يجب أن تتم إدارة النفقات العامة بحذر لضمان تحقيق التوازن الاقتصادي والاستدامة.

ثالثا -أثر النفقات العامة على مستوى الادخار: الإنفاق العام يؤثر على مستوى الادخار من خلال تأثيره على مستوى الدخل، فعندما يتم توجيه الإنفاق العام نحو خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم، أو عبر دعم أسعار السلع الغذائية، يحدث زيادة في الرواتب الحقيقية للأفراد والمجتمع، وهذا ينتج عنه زيادة في مدخراتهم وبالتالي يؤدي إلى زيادة في حجم الادخار العام، وهذا التأثير ينعكس بإيجابية على مستوى الاستثمار، حيث يمكن أن يساهم زيادة الادخار في دعم الأنشطة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي .

رابعا- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومي : للنفقات العامة آثار مباشرة في مجال إعادة توزيع الدخل بين فئات وأفراد المجتمع، وعادة ما تكون هذه العملية لصالح أصحاب الدخول المنخفضة على حساب أصحاب الدخول المرتفعة، ويتم ذلك من خلال عدة صور للنفقات العامة منها: تقديم إعانات مباشرة على شكل معاشات للمتقاعدين وإعانات للبطالين ،وكذا الإنفاق على الخدمات الأساسية في المجتمع، مما يجعلها تقدم مجانا للمواطنين مثل التعليم المجاني والخدمات الصحية، بالإضافة إلى تقديم سلع وخدمات بأقل من أسعار تكلفة إنتاجها، وذلك لضرورتها مثل الكهرباء والماء والهاتف والنقل، وتساهم كل هذه الإعانات أو النفقات التحويلية في رفع مستوى مدخول الأفراد والأسر ذوي المداخيل المنخفضة ،وتمول هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية والتي تعمل على تخفيض مستوى مداخيل أصحاب الدخول العالية، وبالتالي تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

خامسا- أثر النفقات العامة على التوظيف: يعتبر أمرًا حيويًا في إطار سياسات الحكومة المالية، حيث تعتمد الدولة على زيادة الإنفاق العام كوسيلة لمعالجة مشكلة البطالة، وتتبنى بعض البلدان استراتيجية زيادة الإنفاق من خلال تنفيذ مشروعات ذات فائدة عامة، مثل تحسين البنية التحتية مثل الطرق والمباني الحكومية ،وتلجأ الدولة أحيانًا إلى الاقتراض لتنفيذ برامج استثمارية توفر فرص العمل للعاطلين عن العمل.

سادسا- آثار النفقات العامة على الأسعار: يمكن للدولة أن تؤثر على الأسعار على الرغم من أن العرض والطلب يشكلان القاعدة العامة لتحديد الأسعار، و يتم ذلك

سواء عبر التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال سياستها في الإنفاق العام ، ويُعتبر هذا التدخل وسيلة ثابتة لتنظيم الاقتصاد، وليس فقط في الظروف الطارئة بل حتى في الحالات العادية.

إن الإنفاق العام على المشاريع الإنتاجية يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع، مما ينتج عنه انخفاض في الأسعار ،ومن جانب آخر إذا كان الإنفاق العام موجهًا نحو المجالات الاستهلاكية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة في أسعار السلع نتيجة لارتفاع الطلب. على سبيل المثال، يمكن للدولة دفع مرتبات عالية للأفراد لتحفيزهم على زيادة الاستهلاك، مما يتسبب في زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار.

المطلب الخامس: ظاهرة ازدياد النفقات العامة

يجب التنويه إلى أن ارتفاع النفقات العامة لا يترتب عليه بالضرورة زيادة في المنفعة العامة بشكل تلقائي، إذ قد يكون هذا الارتفاع ناتجًا عن أسباب ظاهرية، ويرجع إلى زيادة في حجم النفقات العامة دون أن تتناسب معه زيادة في الخدمات العامة أو تحمل تكاليف عامة، وفي هذا السياق يمكن اعتبار زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

أما الزيادة الفعلية في النفقات العامة، فتعني زيادة في المنفعة الفعلية المحققة نتيجة لهذه النفقات، وزيادة في عبء التكاليف العامة بنسبة محددة، وتشير غالبًا إلى زيادة في التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،ولقد قسم علماء المالية أسباب هذه الظاهرة إلى مجموعتين:

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسن فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة. ومن أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة ما يلي:

1-: تدهور قيمة النقود: يُعَدُّ من بين الأسباب الرئيسية للارتفاع الظاهري في التكاليف و يشير هذا التدهور إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة النقود على الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات بالقيمة الرقمية نفسها التي كانت ممكنة في السابق ، و ينعكس هذا في زيادة أسعار السلع والخدمات، مما يجعل الدولة تدفع مبالغ نقدية أكبر مقارنة بالمبالغ التي كانت

تدفعها من قبل للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات، وبالتالي تكون الزيادة في هذه الحالة هي زيادة ظاهرية، حيث لا تترافق بزيادة في الفوائد الحقيقية.

2-: تغيير طرق المحاسبة الحكومية :إن تغير طرق إعداد الحسابات الحكومية يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على حجم النفقات العامة، حيث كانت في السابق النظم المحاسبية التقليدية تسمح للهيئات الحكومية بخصم نفقاتها من الإيرادات التي تحققها، مما يعني أن الصافي الذي يدخل في الموازنة العامة كان يشمل فقط الإيرادات الصافية، وهذا ما يعرف بظاهرة تخصيص الإيرادات العامة للنفقات، ومع تطور العصر، ظهرت مفهوم الموازنة الإجمالية، وبموجب هذا المفهوم، يتم إدراج جميع الإيرادات والنفقات في الموازنة، مما يؤدي إلى ارتفاع وضوح الصورة المالية وتفصيل أكبر للأنشطة المالية الحكومية، ومع ذلك قد يؤدي هذا التحول إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، حيث يتم تضمين جميع النفقات بغض النظر عن مصدرها.

3- : زيادة عدد السكان أو زيادة مساحة إقليم الدولة: الزيادة في عدد السكان أو توسع مساحة إقليم الدولة قد تكون إحدى أو كلتاهما مسببتين للزيادة الظاهرية في النفقات العامة، و تكمن هذه الزيادة في أنها تؤدي إلى زيادة في النفقات العامة دون أن تجد مقابلًا في تحسين النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة المفروضة على المواطنين وبمعنى آخر، يمكن أن يكون زيادة عدد السكان في الدولة أو توسع إقليمها سببًا في تكبد نفقات إضافية، ولكن تظل هذه الزيادة في النفقات ظاهرية، حيث لا تتناسب مع تحسين الخدمات العامة أو زيادة الالتزامات المالية على المواطنين.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:يقصد بالتزايد الحقيقي للنفقات العامة ،الزيادة الفعلية للنفقات العامة التي يتبعها توسع في حجم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع ،وترجع الزيادة الحقيقية للنفقات العامة لأسباب متعددة نذكر منها :

1-الأسباب السياسية: يمكن تقسيم الأسباب السياسية إلى أسباب سياسية داخلية وأخرى خارجية

أ- الأسباب السياسية الداخلية: وتتمثل في انتشار المبادئ الديمقراطية، مما أدى إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة، على أساس حقا من حقوقهم، فانهارت بذلك فكرة لا مسؤولية الدولة، وبالتالي ازدادت النفقات العامة، إضافة إلى الشعور المتزايد من طرف الحكومة بالمسؤولية اتجاه مجتمعاتها، لتوفير الحد الأدنى من الخدمات العامة والخاصة للطبقات الفقيرة، لرفع مستوى المداخيل وتقريب الفوارق بين الطبقات، وإلى جانب هذا فإن السماح بتعدد الأحزاب السياسية وانتشارها، واتجاه كل حزب لزيادة النفقات العامة خلال فترة توليه الحكم لكسب الأنصار، دون أن ننسى دور انتشار القيم الأخلاقية بين المسؤولين في الحكومة فكلما انتشرت الرشوة والاختلاس والتزوير ازدادت النفقات العامة .

ب-الأسباب السياسة الخارجية : أمام تطور مفهوم العلاقات الدولية في العصر الحديث حيث ازدادت أهمية التمثيل السياسي والمشاركة في عضوية المنضمات الدولية والهيئات التابعة لها والمنضمات الإقليمية المختلفة والمؤتمرات الدولية، مما ساهم في زيادة النفقات العامة المخصصة لتدعيم تلك العلاقات الضرورية، إلى جانب كل هذا فإن الكثير من الدول خاصة منها المتقدمة تعمل على تقديم إعانات نقدية أو عينية للدول الصديقة لمساعدتها اقتصاديا ولتجاوز بعض أزماتها أو حتى بغرض تكوين أحلاف عسكرية سياسية ،وكل هذه الأمور تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة .

2- الأسباب الاقتصادية :من الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة:

أ - زيادة الدخل الوطني تسهم في تعزيز الإيرادات الضريبية والرسوم، مما يمكن الدولة من زيادة النفقات العامة في مجالات متعددة.

ب - التوسع في المشروعات الاقتصادية العامة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء كان الهدف الرئيسي هو تحقيق موارد للخزانة العامة أو تعزيز التنمية الاقتصادية ومكافحة الاحتكار.

ج - التنافس الاقتصادي الدولي يمكن أن يدفع الحكومة إلى زيادة النفقات العامة، سواء كانت عبر تقديم دعم اقتصادي للمشروعات الوطنية لتشجيع التصدير والمنافسة الدولية، أو من خلال تقديم دعم للإنتاج لتعزيز التنافسية المحلية أمام المشروعات الأجنبية في الأسواق المحلية.

3 -الأسباب المالية: الأسباب المالية ترجع إلى:
من الأسباب المالية التي تساعد على زيادة النفقات العامة هو سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما يسمح للدول اللجوء إلى القروض لسداد العجز في إراداتها وبالتالي تزداد النفقات العامة للدولة ،وبالمقابل يمكن لوجود فائض في الإيرادات العامة أن يغري الحكومة على الإنفاق في أوجه ضرورة أو غير ضرورية.
4- الأسباب الإدارية: يؤدي سوء التنظيم الإداري في الوزارات والمصالح، والأجهزة الحكومة إلى زيادة عدد الموظفين في الجهاز الإداري للقيام بالخدمات المطلوبة، وبالتالي إلى زيادة في النفقات العامة.